الكلية	القانون
القسم	القانون
المادة باللغة الانجليزية	Political systems
المادة باللغة العربية	الأنظمة السياسية
المرحلة الدراسية	الثانية
اسم التدريسي	أ.د ماهر فيصل صالح
عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية	The principle of hierarchy of powers
عنوان المحاضرة باللغة العربية	**مبدأ تدرج السلطات**
رقم المحاضرة	8
المصادر والمراجع	١- رمزي الشاعر، الأيديولوجية التحررية واثرها في الأنظمة السياسية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ١٩٧٥. ٢- حميد حنون خالد، الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة، القاهرة، ١٩٨١. ٣- حميد حنون، قراءة في قانون إدارة الدولة العراقية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد١.

محتوى المحاضرة

اعتقد مناصرون مبدا الفصل بين السلطات ان تطبيقه يعد من افضل الوسائل التي تكفل اشاعه الحرية ومنع استبدال السلطات ولذلك اصبح هذا المبدأ من الاسس القوية التي يرتكز عليها بناء الديمقراطية النيابية الا انما مفهوم مبدا الفصل شاهد التحول في التطبيق نتيجة لتغير مواقع القوى السياسية وفعاليتها في هذا النظام السياسي ولذلك ظهر في النظم السياسية الحديثة نوع من توزيع السلطة بين هيئات متعددة التركيز الاختصاصات المهمه في حوزه هيئه على حساب هيئه اخرى واصبحت العلاقة بين السلطات علاقه تدرج وليست علاقه التوازن او مساواه وكانت تطور في البداية لصالح البرلمان حيث اصبح بسلطه التشريعية الأولوية بعد الحرب العالمية الاولى ويا استاذ ذلك يعود الى كونهم اكثر تمثيلا للشعب لان اعضاءها يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب ولذلك يجب ان يكون لها تأثيرا في كافه نشاطات الدولة حيث اتجهت بعض الدساتير الى تجريد الدولة من بعض الاختصاصات المقررة له وفقا للنظام البرلمان التقليدي وظهر ما يسمى حكومة البرلمان ثم تطورت الى حكومة الجمعية

الا ان فجحان كافه البرلمان لم يستمر طويلا وبدا نجم السلطة التنفيذية يبزق بعد الحرب العالمية الثانية وتراجع الدوري السلطة التشريعية في كثير منظم السياسية بعد ظهور الدور المؤثر للسلطة اللائحيه التي تباشرها السلطة التنفيذية ولعل من اهم اسباب تزايد دور السلطة التنفيذي هو تطور وظيفه الدوله من دوله حارسه الى دوله اسعار تحقيق الرفاهية للشعوبها فضلا عن تطور التقني الهاء الذي حدثه خلال القرن ٢٠ معده الى اتسام وظيفه الدولة الحديثه بطابق فني متخصص تتم ادارتها والاشراف عليها من قبل موظفين مختصين يطلق عليهم ويمكن اجمال مظاهر ازدياد نفوذ السلطة التنفيذية بالاتي

أولا: تناقص دور البرلمانات في التشريعات المالية حيث اتجهت ما هو الدساتير الحديثة الى اناطه مهمه اعادة ميزانيه الدوله وموازنتها السلطة التنفيذية وقصر الدوري البرلمان على اقرارها من حيث المبدا وليس له ادخال تعديل عليها يتضمن زياده او تخفيها

ثانيا : اعطاء مشروع القانون الحكومي الأسبقية في المناقشة حيث لم تراعي بعض الدساتير مبدا المساواة لما يتعلق بمشروعات القوانين التي تقترح من السلطتين واعطت الأسبقية لمشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة

ثالثا: اتجاه بعض الدساتير الاجيال السلطة التنفيذية ندا للبرلمان في المجال التشريعي فالمعروف ان الوظيفة الأساسية للبرلمان سن القوانين اما السلطة التنفيذية فتقوم بمهمه التنفيذ وليس التقرير الا انه حدث تطور هام على اختصاص السلطة التنفيذية حيث اتجهت بعض الدساتير في العملية التشريعية من خلال اللائحه والتي كانت تعد في البدايه وجودها بمثابه تشريع فرعي وليس اصلي

رابعا :اعطاء رئيس الدوله سلطات واسع في الظروف الاستثنائية حيث ذهبت بعض الدساتير الحديثه الى قطاع رئيس الدوله سلطات واسعه عند قيام ظرف استثنائي مع ايجاد ضوابط إجرائية وموضوعيه تنظم هذه السلطات

جامعة الانبار
1987 1408
UNIVERSITY OF ANBAR